بعض المراسيم، التي أمرنا بفرزها وترتيبها تحت بعض العناوين».

تكريس الكنائس

«من المعروف أن تكريس الكنائس، قد استقى أصله من العهد القديم، وروعي هذا وطبق في العهد الجديد، من قبل الآباء المقدسين، وهذا ماتتوجب مراعاته بمزيد من التقوى والدراسة، لأنه في الماضي كان ذبح الحيوانات فقط من أجل تقديمها قرابين، لكن صار فيما بعد القربان السماوي هو الحي والصحيح، لأن الابن الوحيد للرب يقدم لنا على المذبح على أيدي الكهنة، ولهذا رسم الآباء المقدسون بحكمة أن مثل هذا الواجب، ينبغي عدم ممارسته —إلاّ في الأوضاع الضرورية— في أماكن غير مكرسة للرب، وعلاوة على ذلك، كما رأينا نحن بأنفسنا، وسمعنا من كثيرين، بأن مثل هذه الطقوس مزدراة، أو على الأقل مهملة من قبل بعضهم، ولهذا نجد كثيراً من الكنائس، لا بل حتى كاتدرائيات، قد بنيت منذ القديم، ولم يتم تكريسها بعد بزيت التقديس، ولذلك إننا نرغب في أن نضع حداً لهذا الاهمال، وإننا نرسم، ونوجب أن يجري تكريس جميع الكاتدرائيات، والكنائس الديرية والأبرشيات، التي بنيت، واكتملت، في بحر عامين من قبل الأساقفة أصحاب المناطق الأبرشية الواقعة هذه المؤسسات تحت سلطانهم، أو من قبل أشخاص آخرين مخولين من قبلهم، ووفق هذه الطريقة، وخلال الحقبة الزمنية نفسها، سوف يفعل الشيء نفسه مع الكنائس التي سوف تُبنى من جديد، ومن أجل أن لايجري إهمال هذا المرسوم الصحيح، أو أن يناله الإهمال، نحن نرسم بأن أية كنيسة لن يجري تكريسها خلال عامين من موعد انتهاء عمارتها، سوف يجري تعليقها من شراكة المؤمنين، وبالتالي تمنع من إجراء القداس حتى يجري تكريسها، مالم يتوفر سبب معقول يحول دون ذلك، وبالاضافة الى هذا، إننا نمنع بكل دقة بموجب المرسوم الحالي جميع رعاة وقساوسة الكنائس من الاقدام على تدمير الكنائس القديمة المكرسة، تحت دعوى بناء كنائس أكثر جمالاً

وسعة، من دون الحصول على إذن وموافقة أسقف الأبرشية، حيث يتوجب على أسقف الأبرشية أن يقدر بشكل دقيق، فيما إذا كان من الموائم إعطاء الاذن، أو رفض السماح، وعليه، إذا ماأعطى الاذن، أن يولي عنايته، وأن يوجه مساعيه لإكمال العمل بأقصى سرعة ممكنة، وهذا شرط نحن نرسم بأن يمتد إلى الذين قد بدأوا، أما بالنسبة للقساوسة ذوي المراتب الأدنى، رأينا أنه من غير المناسب عمل أي مرسوم جديد، تاركين الطريقة وتوقيت تكريسهم إلى قرار كهنتهم».

قداسات قرابين الكنيسة

«تكون قداسات قرابين الكنيسة كما كانت في أوعية سماوية، تحتوي على علاجات الخلاص، وكذلك الزيت المقدس، والميرون، ونحن نرسم بالنسبة لها بأن تدار من قبل رجال الكنيسة بطهارة، وبتقوى، وأن تكون محررة من كل دوافع الشره، ودون إحداث أية متاعب أثناء ادارتهم،، تحت حجة أية عادة، بموجبها يمكن أن يقال أن أي شيء سوف يدفع من قبل الذي يتلقاهم، وقد رأينا أنه من الموائم أن نذكر كم هي القداسات الرئيسية، وهذه القداسات هي:

التعميد، والتثبيت، والتوبة، والقربان المقدس، والمسح بالزيت، والزواج، والتكريس، وقد جرت معالجة كل واحد من هذه القداسات بشكل كامل ومكرس في الشرائع المقدسة، ولكن بما أنها مسألة ليست بلا قيمة أن يكون الطبيب جاهلاً بفن المعالجة، نحن نرسم بوجوب فحص المرشحين لاستقبال معالجة الأرواح والكهنة بهذه النقاط بشكل خاص، وعلى رؤساء الشمامسة أثناء مقابلة عماداتهم، أن يسعوا بشكل رئيسي إلى تعليم الكهنة وتوجيههم حول هذه القضايا، وتعليمهم كيف عليهم أن يعملوا بشأن مايتعلق بالتعميد، والتوبة، والقربان المقدس، والزواج».

التعميد

«من أجل القداس المهيب للتعميد، جرى تعيين سبتين، بموجب الشرائع المقدسة، وذلك بسبب وقاره، وهما: السبت، قبل قيامة الرب، والسبت قبل أحد الشعانين، ولكن بعضهم كما سمعنا— في هذه المناطق، قد أضلهم الشيطان بخداعه، وخافوا على الأولاد من خطر التعميد في هذين اليومين، لكن التفكير، أو أن يكون الانسان خائفاً من أي من هذين اليومين، هو تماماً ضد الإيمان الصحيح، وقد تبرهن بشكل واضح أن ذلك زائف، لأن الحبر الأعظم يقوم شخصياً بأداء هذا القداس المهيب، ويتولى بشكل وقور تعميد الأطفال في اليومين المذكورين، والكنيسة ملتزمة بمراعاة ذلك وتطبيقه في الأجزاء الأخرى من العالم، ولذلك نحن نرسم بوجوب تحويل الكنائس عن هذه الخطيئة الكبيرة، بالوعظ المتواصل، وينبغي اقناعهم بأداء قداس التعميد، وأن يعمدوا أولادهم في اليومين المتقدم ذكرهما، ونحن أيضاً نرسم وجوب أن يتعلم كهنة الأبرشيات بشكل صحيح شكل التعميد، وأن يتولوا باستمرار شرح ذلك للناس بشكل عام في أبرشياتهم في أيام الأحد، حتى إذا كان ضرورياً، إقامة واحد منهم ليتولى تعميد أي انسان، حتى يتعلموا ذلك، ويكونوا قادرين على مراقبة ذلك، ويتوجب بعد ذلك سؤالهم بتيقظ عما إذا كانوا قد راقبوا ذلك وعرفوه».

الشره الذي يتوجب على الكهنة تجنبه

«لقد سمعنا برعب بأن بعض الكهنة الأشقياء— ربما من أجل فائدة مقراتهم الكنسية أو للضمان، أو لتكوين سبب آخر للكسب، أو لتسلم دخل مجموع من المذبح، أو من توبة الذين يأتون إليهم للاعتراف، ولايقبلون أولئك الذين يعترفون للتوبة، ما لم يجري وضع بعض الهدايا أولاً في صدرهم الجشع، ومثل هذا يفعلون بالنسبة للبعض الآخر من القداسات، هذا وإن الذين يفعلون مثل هذا، ويتصرفون وفق هذه الصورة، غير جديرين بملكوت الرب، ولابالمنافع اللاهوتية، ولذلك نحن

نفرض ونحن نرسم بوجوب قيام أعمال تفتيش وبحث من قبل الأساقفة حول هذه القضية، وكل من يكتشف مذنباً مقترفاً لمثل هذه الجريمة، يصرف كلياً من عمله ويحرم من منافعه التي بين يديه، ويعلق عن مباشرة العمل في وظيفته، التي شغلها بشكل فاسد».

الذي يعين لتلقي الاعترافات

«تماشياً مع ماجرى تقريره في أحد المجامع، نحن نرسم بوجوب تعيين رجال ذوي حكمة وموضع ثقة في جميع أرجاء كل عمادة، وذلك من قبل الأسقف لتلقي الاعترافات، لهم يمكن للقساوسة والكهنة الصغار —الذين يستحون، أو ربما يخافون من تأدية الاعتراف إلى العميد— أن يؤدوا اعترافاتهم، إنما بالنسبة للكنائس الكاتدرائية، نأمر بتعيين متلقين للاعترافات بشكل عام».

سمات الذين يتلقون التكريس

«إن منح الأحكام المقدسة واضفائها على شخص جدير، هام جداً، لابل الأعظم أهمية، لأن القداسات الأخرى تمنح من قبله، بعدما يكون قد تسلم هذه الأحكام، ومثل هذا بالخطورة أن يكرس لهذا العمل أناس غير جديرين، مثل الحمقى، أو غير الشرعيين، أو أشخاص غير نظاميين وأجانب، أو أي شخص من دون إجازة أو لقب حقيقي، وبناء عليه نحن نرسم، أنه قبل اضفاء الأحكام، يتوجب إجراء فحص وبحث دقيق، يتولاه الأسقف حول مثل هذه النقاط كلها، وأن يحترز دون الأشخاص غير الجديرين في تقديم أنفسهم بشكل تآمري، عوضاً عن رفضهم كما ينبغي، وتتوجب كتابة أرقام وأسماء الذين أجيزوا، أو أن يكتبوا أثناء الامتحان، أما الذين أجيزوا، أو سوف يجازون فيما بعد، يتوجب أثناء قراءة الأسماء المكتوبة، وقبل التكريس، أن يجري فحصهم بكل دقة واخلاص، وتبقى الكتابة محفوظة من قبل الأسقف، أو في الكنيسة».

ضمان الكنائس والعمل الأسقفي فيها

«بالنسبة لضمان الكنائس، أو التعيين العام لأساقفة فيهن، نحن لانرغب بأي حال من الأحوال أن ندعم ذلك بسلطاتنا، ولكن نتيجة لضعف الأعداد المسؤولة في هذه المسألة، نحن نخشى من اصدار مرسوم منع ضد هذه الأشياء، حتى لانبدو وكأننا نرمي مصائد بدلاً من ايجاد حلول ناجعة، لكن بالنسبة لبعض العادات الناشئة عن هذه المسائل، والتي لفت انتباهنا لها، نحن مرغمون على استخدام حل ناجع، لأنه غالباً ماحدث أن هؤلاء الذين يسمون ضامنين، يرغبون بالحصول على الربح أكثر من الرغبة بالدفع، وهم يمارسون هذه الجبايات التي في بعض الأحيان تنغمس حتى في ذنب السيمونية، وبناء عليه نحرم من الآن فصاعداً وضع المراتب الكنسية والمقامات الأسقفية وعرضها على الضمان، أو استخراج الموارد من ممارسة التسلط اللاهوتي أو الروحي، ومن التوبة أو من المذبح، أو أية قداسات أخرى».

كيف يمكن عرض الكنائس للضمان

«بما أنه أمر غير صحيح كلية بالنسبة للكنائس، أن تكون مضمونة من قبل رجل علماني أو من قبل أي واحد من الكهنة لوقت طويل، لأن ذلك من الممكن أن يكون مؤذياً للكنائس بسبب طول الاستمرارية، الذي يسبب بالعادة مخاطر، لذلك نمنع منعاً باتاً ضمان الكنائس لمدة تزيد عن خمس سنوات، سواء من قبل رجال علمانيين، أو حتى من قبل أشخاص لاهوتيين، كما أنه لدى انتهاء السنوات الخمس، لايجوز تجديد الضمان إلى الأشخاص أنفسهم، ما لم يقم بعض الأشخاص الآخرون بوضع أيديهم عليهم في وقت متوسط، ولكي تكون جميع الأشياء سليمة، نحن نرسم أن تعمل الاتفاقات من أجل الضمان بحضور الأساقفة، أو رؤساء الأساقفة، وأن يعمل منهم عدة نسخ، واحدة منهن تترك في حوذتهم».

- ٦٨٤٧ -

حول الموضوع نفسه

«لقد سمعنا أنه حدث في بعض الأحيان، عندما تكون كنيسة غنية شاغرة، وأن انساناً ما يرغب بالاستحواذ عليها، لكنه لايتجرأ —على كل حال— بأن يتسلمها باسمه، خشية أن يحرم من منافع أخرى هي بين يديه، فيعمل بمكر ويتدبر أن يتم ضمان الكنيسة من قبله بشكل أبدي، وذلك بأن يدفع مبلغاً صغيراً من المال من أجلها إلى آخر، تحت اسم الشخص، ويبقي كل البقية إلى نفسه، وبناء على ذلك نرسم بموجب قرار، إنه سواء أمنحت منفعة كلياً أو جزئياً إلى أي واحد، وشكل ذلك محاولة لمعاكسة مراسيمنا، فإن ذلك يعدّ ملغياً وفارغاً».

من الذي يتولى تكريس الأساقفة

«نحن نرسم بعدم قبول أي واحد أن يكون أسقفاً، مالم يكن كاهناً مكرساً، أو هو على الأقل شماساً، وهو ينبغي أن يكرس خلال أربعة فصول تالية من السنة، وعليه أن يتخلى عن المنافع الأخرى التي بين يديه، ولأنه صار مسؤولاً عن شفاء الأرواح، عليه أن يقسم أن يتخذ مقر اقامته في البقعة نفسها، وإذا كان الأمر غير ذلك نحن نرسم بأن يكون تعيينه لاغياً، وبذلك يمكن تجنب الغش، وينبغي تجنبه، وهو الذي غالباً مايحدث، نتيجة دفع مبلغ صغير، إلى أي واحد، تحت اسم شخص، كانت الكنيسة قد أعطيت إليه، تحت اسم الأسقف المختلق، الذي لخوفه من فقدان منافعه الأخرى، كان يخشى تسلمها شخصياً، أما بالنسبة للأساقفة المعينين، والشاغلين لمناصبهم، لكنهم ليسوا كهنة، ولأن عليهم كأساقفة خدمة الأشخاص والكنائس، نحن نفرض، ونرسم، بأن يؤمنوا تكريس أنفسهم ككهنة في بحر سنة على أبعد الحدود، وإلاّ عليهم تحمّل خطأهم، إذا لم يكرسوا في بحر سنة —كما ذكرنا— حيث أننا نرسم بوجوب حرمانهم من منافعهم، شروعاً من ذلك الوقت والتاريخ، وينبغي تقرير أمور سكناهم وفقاً لما قررناه أعلاه، فيما يتعلق بمؤسساتهم».

- ٦٨٤٨ -

كنيسة الغائب ليس من الخطأ درس إمكانية إعطائها إلى آخر

«في سبيل تدمير خداع الأشرار، يتوجب على كل محب للاستقامة أن يستخدم المساعي الحكيمة، خشية أن تتطور براعة حكامهم وتنمو إلى بلادة، فالبساطة يمكن أن تستبدل بالمكر، وقد يعطي الصدق الطريق للزيف ليحل محله، لأننا علينا عن طريق مصرّح به عدد كبير من الأشخاص، بأن بعض الناس قد ألقوا بعين الشهوة على منافع شخص متغيب، ونشر تقارير أعلنت بأنهم سمعوا بأن المستحوذ كان في عداد الأموات، أو أنه قد تخلى عن منفعته، وبالتالي تدبروا بوسيلة أو أخرى اقحام أنفسهم في تلك المنفعة، وإذا ماظهر الرجل الميت أنه مازال حياً،وعاد إلى كنيسته، سوف يتلقى الجواب التالي: «أنا لاأعرفك أيها الأخ»، ويغلق الباب في وجهه، وقد عمي بعضهم لشدة شرههم، إلى حد أنهم لم يترددوا في شق طريقهم بالقوة بالاستيلاء على تلك المنافع وسرقتها، وبالحري ليس سرقة الأشخاص الغائبين فقط، بل سرقة الحضور، أو القيام بالاستيلاء على أملاكهم وسرقتها عندما يستطيعون، وعندما تصبح بين أيديهم، لاقرارات الحرمان الكنسي، ولاأي شيء آخر يمكنه اخراجهم، لأنهم يقومون بالدفاع عن أنفسهم بقوة السلاح، وبناء عليه، سوف نقدم العلاجات المتوفرة، والتي باستطاعتنا تطبيقها، فنحرم —في كلتا الحالتين— بكل دقة، إعطاء منفعة أي انسان غائب إلى أي انسان آخر، على أساس دعاوي الضم، أو تقارير قد يجري نشرها تتعلق بموته، أو أنه تخلى عن منفعته، لكن على الأسقف الانتظار حتى يحصل على معلومات كاملة حول صدق أي واحد من التقريرين، وإذا لم يفعل ذلك فإننا نرسم بأنه سيكون ملزماً بالتعويض عن جميع الخسائر التي عانى منها الشخص الغائب، فيما يتعلق بهذه القضية، وبالنسبة للشخص الذي اقحم وفرضها في المنفعة، سوف يواجه حقيقة تجريده من كل وظائفه ومنافعه، وذلك إلى جانب تعويض المقتنيات، وهذا نحن ننوي أيضاً أن نمده إلى قضية أي

واحد، عندما يكون هناك متملك لمنفعة لاهوتية، فيحاول بناء على سلطته، أو بالحري بالقوة، أو بوساطة السرقة، فيستولي على تلك المنفعة، أو الذي، بعد الإعلان بأنها عائدة إلى شخص آخر، يسعى للدفاع عن نفسه وعن الذي استولى عليه بقوة السلاح».

عدم جواز تقسيم كنيسة واحدة إلى عدة أسقفيات

«لما كان فن الفنون كلها —كما شهد القديس غريغوري— هو حكم الأرواح، ولم يتوقف المعطل (السوفسطائي) القديم عن استخدام فنون خداعه القديم، وعن دراسة خداع أعمال الدعاوى الزائفة، وذلك حتى يكون قادراً على التطويق بأسس فنه، وعلى العزل عن الخلاص أولئك الذين يجدهم جهلة، أو غير داريين، فهذا هو الذي يجعلهم عدوانيين تجاه أوامر الرب، ومضادين لأحكام الآباء المقدسين، في الوقت الذي لايمكن فيه للمنهج الرباني، ولاللمراسيم الشرعية، رد المذنبين، وإعادتهم من طريقهم المنحرف، ويتطلب الآن فننا الكاثوليكي، أن يكون هناك معلم واحد في كنيسة واحدة، يتوجب أن يكون كاملاً بالنظام، والسلوك، والحياة، والمعرفة، والعقيدة، وأن تكون إدارة الكنيسة صافية وبسيطة، وتسبب معارضة الشيطان —على كل حال— ضلال كثيرين وابتعادهم عن هذا المرسوم، إلى حد يكون الحال فيه في بعض الأحيان، بناء على اقتراحه، اعطاء كنيسة واحدة، ليس لواحد فقط بل لعدد، تحت حجة امتلاكها لعدد كبير من الحصص، وهكذا يكون هناك عدة رؤوس لجسد واحد، حتى تبدو وكأنها تنين، وفي بعض الأحيان يوافق الشخص، مهما كانت المناسبة على أن شيئاً ما ينبغي أن يعطى إلى آخر تحت اسم كاهن، وإلى جانب هذا، إن الذي هو أسوأ، أن الكنيسة غالباً ما تبقى شاغرة، أي ما من قسيس يبقى فيها، لابل حتى لايوجد فيها أسقف بشكل مستمر، بل الذي ربما يبقى فيها كاهن ما جاهل، الذي لا حق له فيها، لابل ولا حتى ظل حق فيها، وإذا صدف وربما أقام القسيس أو الكاهن هناك، تجده هو ليس

كاملاً مناسباً في طائفته، لأنه ليس كاهناً، وليست له سماته، لأنه إذا ما نظر إليه أي واحد، سوف يعتقد أنه ليس حتى رجل دين، بل هو بالحري جندي، وهو —ويالللأسف— يعتني قليلاً بحياته، وبمعرفته، وبعقائده، كما أن ترتيبات الكنيسة أيضاً، نادراً ماعملت بالعين البسيطة كما ينبغي، ولأن مكر الفنون الزائفة للشيطان، ليست معدومة هناك، لأنه يحدث في بعض الأحيان —كما قرأنا— أن تعطى كنيسة بشكل سري إلى واحد ما، وفق شرط متفق عليه، أن الرجل الذي يقدم أو يضع، ينبغي أن يحتفظ ببعض المنافع فيها، أو وجوب أن يتسلم شخص ما آخر، حصة ما منها، وهذا ربما كان بوده الاحتفاظ بها كلها، لولا أنه تمنع عن فعل ذلك من خلال ضعف قضيته، أو من خلال الخوف من فقدان منافع أخرى، ويحدث في بعض الأحيان أيضاً أن يقدم انسان على إقالة كاهن، ثم يأخذ بعد ذلك الأسقفية من واحد جرى تعيينه فيها، وهذا أمر يمكن أن نفترض أنه لايفعل من دون غش، وبناء عليه نحن نشجب هذه الانتفاضات وأعمال التصغير، والتعيينات الخاصة والتغييرات، لأنها مخالفة لما نؤمن به، ونمنع عملهم من الآن فصاعداً، ونرسم بكل دقة، أنه لايجوز مطلقاً بالنسبة للمستقبل تقسيم كنيسة بين عدة أشخاص أو عدة كهنة، والكنائس التي مازالت مقسمة حتى الآن، ينبغي حالما تتوفر الظروف والامكانات، أن تعود موحدة، ما لم تكن الكنيسة كنيسة مؤسسة منذ العصور القديمة، بحيث يقوم الأسقف والقسيس المتوليان شؤون مواردها باقتسام هذه الموارد بينهما بالتساوي، ويتوجب على الأساقفة ترتيب أن يكون هناك دوماً شخص ما مقيم في الكنيسة عليه أن يبذل اهتمامه بكل غيرة نحو معالجة الأرواح، وسوف يشغل نفسه ويستخدم ذاته بشكل فعال وشريف في أداء القداسات الدينية، وفي إدارة قداسات القرابين».

السكنى في الكنائس

«فيما يتعلق بالقساوسة المتخذين مساكن لأنفسهم في الكنائس، يبدو لنا

أنه يتوجب علينا أن نستشير الحقيقة أكثر من استشارة مواد القانون، لأن مجامع الأحبار الرومان، كما هو واضح قد تحدثت عن هذه المسألة بجلاء مثل جلاء النور، لأن التطبيق الدقيق للمواد القانونية هو المطلوب، وليس خرقها، ونقول الشيء نفسه ونعتقده في جميع المجالات المتعلقة بشأن الذين، بدون تخويل خاص من الكرسي الرسولي، يحتفظون بعدة مراتب، أو مراتب كهنوتية، أو منافع مرتبطة بعلاج الأرواح، بشكل مضاد لقانون المجمع العام، والخطر على خلاصهم الذاتي».

ألبسة الكهنة

«وفيما يتعلق بألبسة الكهنة، التي يبدو أنها ليست كهنوتية، بل هي بالحري عسكرية، قد نشأت فضيحة بين العلمانيين، ولذلك نأمر بكل دقة، ونرسم، أن عليهم، تحت طائلة الحرمان من منافعهم، الالتزام بدقة، بوساطة الأساقفة، بشكل اللباس، الذي اتفق عليه وتقرر في المجمع العام، وذلك فيما يتعلق بلباس الكهنة، وكذلك بتزيينات خيولهم، ولذلك يمكن للذين تولوا المسؤولية عن الكنائس وعن علاج الأرواح، ارتداء ملابس أصبحت معياراً، وعليهم ارتداء أغطية رؤوس ضيقة، عندما يجري تعيينهم في طوائف مقدسة، خاصة في كنائسهم، وكذلك أمام أساقفتهم، وفي اجتماعات الكهنة، وفي كل مكان في أبرشياتهم، وعلى الأساقفة أن يكونوا أكثر قدرة على الالتزام من الآخرين بأن تكون ملابسهم ملابس محتشمة، وكذلك فيما يتعلق بقص شعورهم، ومثل ذلك فيما يتعلق بتزيين خيولهم، وعليهم مراقبة هذه الأشياء والالتزام بها، حسبما تقدم التبيان، وذلك بالنسبة لأتباعهم من الكهنة، في أن يكونوا ملتزمين بأحكام الحشمة الكهنوتية في ملابسهم، وفي مهاميزهم، ولجمهم، وسرجهم».

ضدّ إبرام عقود زواج سرية من قبل قساوسة الكنائس

«لقد لفت انتباهنا من قبل عدد من الرجال الصادقين، أن عدداً من

الكهنة، قد تولوا دون الانتباه إلى خلاصهم، إبرام عقود زواج سرية، وتجرأوا على الاحتفاظ بملكية الكنائس بعد الزواج، ليحصلوا على منافع لاهوتية، ولكي يجري ترفيعهم مجدداً إلى طوائف مقدسة، وذلك محافظة لمراسيم الشرائع المقدسة، وسيبدو فيما بعد، مع مرور الأيام، أنه مفيداً للذين ولدوا من هذا الزواج، أسواء أكانت الأطراف أنفسها على قيد الحياة أم لا، أن يبرهنوا إما بوساطة شهود، أو بوساطة أدلة مكتوبة، بأن مثل هذا الزواج قد عقد، وبسبب أن الكهنة قد انشغلوا بزواجهم، أو كانت لهم علاقة غير شرعية بالنساء، فإن المحصلة ستكون دمار الأرواح، وقد جرى إهمال خلاصهم، ونهب مقتنيات الكنيسة، وقد رسمنا في سبيل التخلص من هذا الوباء الذي استشرى وترسخ رسوخاً كبيراً مايلي:

إنه إذا ما اكتشف بأن أي واحد قد أبرم مثل هذا العقد للزواج، يتوجب عزله من كنيسته، وحرمانه من المنافع اللاهوتية، وحول هذا نحن نرسم أنهم هم أنفسهم، أو أي واحد قد تزوج، سوف يحرم حتماً وبلا تراجع، وإذا ما تم الحصول على أية ممتلكات بعد زواج من هذا النوع، مهما كانت طريقة الحصول عليها، أي من قبلهم أنفسهم، أو بوسائل أشخاص آخرين، إن هذه الممتلكات، لن يجري الإفادة منها، بأي شكل من الأشكال، أو استخدامها من قبل الزوجات، أو الأولاد من مثل هذا الزواج، بل سوف تكرس من الآن فصاعداً لصالح الكنائس التي كانت بين أيديهم، أو التي استحوذوا فيها على منافع، أما بالنسبة لهم أنفسهم أيضاً، لن يسمح لهم كأشخاص بأي شكل من الأشكال بالقبول في الكنائس، أو في المنافع اللاهوتية، أو في الطوائف المقدسة، حتى يجري منحهم استحقاقاتهم بموجب التوزيع الشرعي».

حول رجال الدين الذين لديهم خليلات

«مع أن أحكام الكنيسة قد تناولت دوماً في دراساتها قرار طرد العدوى القذرة لشرور العمل الجنسي من أمام أبوابها، حيث لوث هذا العمل جمالها

ودنسه بشكل جدي، مابرح هذا الدنس الواسع الشر والضرر مستمراً في عرض نفسه بكل وقاحة أمام الناس وعلى مشهد منهم، ولذلك رغبة منا بعدم المرور بمثل هذه الاهانة الكبيرة والاساءة إلى الكنيسة، من دون ضبط، وكأننا نشير إليها بشكل عابر فقط، ينبغي أن نلتزم بقرارات الأحبار الرومان، ولاسيما مرسوم البابا الاسكندر، الذي جرى إعلانه حول هذه القضية، نحن نرسم، أنه مالم يقم رجال الدين، خاصة الذين منهم في الطوائف المقدسة، الذين يحتفظون بشكل معلن بخليلات في بيوتهم أو في بيوت الآخرين، بصرفهن من داخل بيوتهم في بحر شهر، وبعدم الاحتفاظ بهن مطلقاً مرة جديدة، أو بأخريات مهما كان الادعاء، فإنهم سوف يعلقون عن ممارسة أي عمل أو وظيفة ومنفعة، وإلى أن يقوموا بتكفير مناسب عن هذا الذنب، لن يسمح لهم، بأي شكل من الأشكال بالدخول أو بالتقدم من أية منافع لاهوتية، وإلا فإننا سوف نرسم بحرمانهم من هذه المنافع، وتقضي إرادتنا، كما أننا نأمر بأن يقوم رؤساء الأساقفة والأساقفة بتفتيشات دقيقة حول هذه القضية في جميع أرجاء عماداتهم، وأن الذي رسمناه سوف تجري مراعاته وتنفيذه».

حول الذين خلفوا آباءهم في كنائسهم

«مع أن الآباء المقدسين قد أعلنوا بأن المنافع اللاهوتية لايجوز الاستحواذ عليها بموجب حق الوراثة، وأن خلافتهم من قبل أبنائهم الشرعيين ينبغي حرمانها من شراكة المؤمنين، ومع ذلك فإن بعض الذين ولدوا من خلال اتصال شنيع، يسيرون بخطوات الصفاقة، ويدوسون على سلطات الشريعة، والشرف، ويسعون إلى فرض أنفسهم في منافع من هذا النوع، التي استحوذ عليها آباؤهم من قبل من دون مسوغ صحيح، وقاموا بادعاء سريع وفرض واقع جديد بالاستحواذ عليهم، ولذلك، إننا نحن الذين قدمنا إلى هذه البلاد لإيجاد علاج لهذه النازلة التي ألمت بشرف الكنيسة، نمنع بكل دقة، أساقفة الكنائس من القيام من الآن فصاعداً

ـــتحت أية حجة، أو بوساطة أي خـداع ـــ من تعيين أو قبول أياً من أمثال هؤلاء لاستحواذ منافع من هذا النوع، أو مما استحوذ عليه آباؤهم مهما كان نوع العنوان، سواء أكان الأمر كلياً أم جزئياً، ونحن نأمر أيضاً بهذا المرسوم الحالي، أن يجري حرمان كل من بين يديه منفعة من هذا القبيل، قد استحوذ عليها بشكل غير قانوني، وانتزاعها منه».

ضدّ الذين يحمون اللصوص

«للوقوف ضـد جرائم اللصوص، الـذين بهم المملكة الانكليزية ممتلئة، سـوف يكون ذلك بـلا فعـاليـة، مـادام أناس مـن ذوي المراتب يحمـونهم ويحتفظون بهم، ولذلك رأينـا من المناسب أن نرسم، أنه لايجوز لأحـد أن يخفي في بيته أو في بلدته أولئك الذين معروف أنهم اقترفوا سرقة، أو الذين هناك براهين أو أدلة ضـدهم، ولايجوز حمايتهم أو إيوائهم، والذين سـوف يعملون ضد هذا المرسوم، إذا لم يقومـوا بعد انذارهم ثلاث مرات من قبل قـاض لاهوتي عـادي، بطرد اللصـوص وابعـادهم عنهم، نحن نعلن أنهم سـوف يكونوا خـاضعين للحـرمـان الكنسي والـلاهوتي، وإنها إرادتنا ومرسومنا أن انذاراً عاماً سوف يكون كافياً، وأنه ينبغي أن يعطى دون ذكر لأسماء أي واحد، أو الاشارة إلى أي واحـد، شريطة اصداره بشكل علني، وبصورة مهيبة حتى يصل إلى علمهم».

حول أكل اللحوم من قبل الرهبان

«لقد سمعنا، وسررنا، أن الرعاة الدينيين لطائفة رهبان القديس بندكت في جميع أرجاء انكلترا، قـد اجتمعوا مـؤخراً في هيئتهم العـامة، وذلك على شكل أبناء حقيقيين للكنيسة، ووفقاً للقول النبوي قد عادوا إلى حدودهم، وقرروا بشكل حكيم، أنهم من ذلك الوقت فصاعداً، التزاماً منهم بأحكام القـديس بندكت، سـوف يمتنعـون عن أكـل اللحـوم، وذلـك باستثناء الضعفاء والمرضى، الذيـن يتوجب، وفقاً لبنود الأحكام نفسهـا، تزويدهم

من مصحة العجزة، وبقدر ما نوافق على هذا نحن نرسم بوجوب مراعاة ذلك، من دون تعطيل أو استثناء، وبالاضافة إلى ذلك نحن نرسم، أنه لدى إنهاء المنتسبون الجدد سنة اختبارهم الأولى بعد ارتدائهم للباس الرهباني، يتوجب ارغامهم من قبل الرعاة، بوساطة السلطات اللاهوتية أو الشرعية، على عمل تكريسهم واعترافهم وفقاً لمرسوم أو قانون البابا أونوريوس، صاحب الذكرى الطيبة، وكل واحد لم يعمل تكريسه واعترافه، سوف لن يقبل للترقية إلى مرتبة راعي دير أو رئيس رهبان مهما كانت المسوغات، وهذا الذي رأيناه موائماً بالنسبة لعمل هذا الاعتراف عند انتهاء سنة الاختبار، نعتقد أنه موائم أن نجعله يشمل الكهنة النظاميين والراهبات وبالنسبة للقضايا الأخرى، التي نعلم أنها عائدة إلى تقويم أو اصلاح الكهنة وكذلك الكهنةالنظاميين نحن عزمنا على تقديم ماينبغي تقديمه، وسوف نرسم بمشيئة الرب بما سيكون مفيداً لكنائسهم ونافعاً لهم أنفسهم، ونحن نأمر بتعميم نشر هذه القرارات بشكل مهيب بين جميع هيآتهم الكهنوتية».

واجبات رؤساء الشمامسة

«فيما يتعلق برؤساء الشمامسة، نحن نرسم بوجوب زيارتهم إلى الكنائس، والقيام بشكل مخلص بالبحث والتقصي حول مايتعلق بالأواني المقدسة والملابس، وحول الطرائق التي تدار بها الكنيسة وتخدم بالنسبة لقداسات النهار والليل، وحول شؤونها الدنيوية وكذلك الروحية بشكل عام، والقيام بعناية بالاصلاحات التي تكون ضرورية، وعليهم عدم الضغط على الكنائس وظلمها بضرائب فيها مغالاة وشطط، بل الذي عليهم هو المطالبة بالحصول على ايجارات معتدلة، ويكون ذلك فقط لدى زيارتهم لهم، وعليهم عدم جلب أجانب معهم، وأن يرافقهم عدد معتدل من الخدم والخيول، وعليهم عدم قبول أية رشوى من أي واحد حتى لايزوروه ويقوّموه، أو لكي لايعاقبوا المذنبين، ويتوجب عليهم عدم

ادخـــال أي واحـــد في الإدانـة بأحكامهم بشكـل غير عـــادل، مـن أجل استخراج المال منهم، وبما أن مثل هذه الأشياء تخدم السيمونية، نحن نرسم أن كل من يتصرف بمثل هذه الطريقة، سـوف يرغم في مكان آخر على منح الممتلكات التي حصل عليها وفق هذه الطريقة، وأن يكون مقـدار ماسوف يرغم على دفعه ضعف المبلغ، ويكـون ذلك تحت عناية واخلاص الأسقف من أجل استخدامات تقـوية، وذلك مع ابقاء العقوبة القانـونية، وممارستها ضدهم، وعليهم جعل همهم وشغلهم الشـاغل أن يكونوا بشكل متواصل حـاضرين لدى اجتماع الهيئة الكهنـوتيـة في كل عمادة، ويتـوجب عليهم في هذه الاجتماعات، صرف اهتمامهم إلى أشياء كثيرة، يتصدرها توجيه الكهنة بانتباه ودقة، بعلم صحيح، وبفهم سليم، إلى كلمات الشريعة والتعميد، أي إلى مايشكل لب التعميد وأسسه».

وجوب عدم طلب أي شيء من تسوية الخلافات

«ومجدداً نحن نمنع بكل دقة وحزم رجال دين الكنائس، وبشكل خاص رؤسـاء الشمامسـة والعمداء، أو مـوظفيهم، أو أي آخـرين جـرى تعيينهم بفضل سلطاتهم اللاهوتية، أو مناصبهم الروحية، من تقـرير أسباب عامة، أو أية مسائل لها عـلاقة بسلطات الكنيسة، من منطلق فرض إعـادة السلام والعلاقـات الطيبة بين الأطراف، وذلك فيما يتعلق بخلافـاتهم، أو بأسباب الشكوى، لكن عندمـا تختار الأطـراف، يمكنهم أن ينسحبوا من المحكمـة بتسـوية، إذا كانت القضيـة تحتمل التسوية بوسـاطة الشريعة بشكل مـؤثر، وسوف لن يكـون هناك استخراج أية مـدفوعات من الأطـراف حول هذه التسوية».

واجبات الأساقفة

«إن الواجبات المفروضة على هـؤلاء الآباء المحترمين: رؤساء الأساقفة، والأسـاقفة، الذين معنى ألقـابهم (المشرفين)، أي الذين يتـولون الاشراف

والنظارة، قد جرى تبيانها بكل وضوح، فعملهم هو القيام بالاشراف على القطعان وحراستها، وحسب كلمات الانجيل (القيام بالحراسة أثناء الليل)، وبما أنهم —بناء عليه— ينبغي أن يكونوا أمثولة طيبة للقطيع، الذي كله خاضع لهم، والذي عليه أن يتكيف ويتماثل معهم أنفسهم، وهذا ما لايمكن عمله، ما لم يضربوا بأنفسهم مثلاً للجميع، بناء على ذلك نحن نحثهم باسم الرب، ونتمنى عليهم، الإقامة بعض الشيء في كنائسهم الكاتدرائية، وأن يؤدوا هناك بطريقة صحيحة القداسات، على الأقل في أيام الأعياد الرئيسية، وفي أيام الأحد، أثنا الصوم الكبير، وأثناء الميلاد، وعلاوة على ذلك، عليهم الارتحال بين أنحاء أسقفياتهم في أيام المواسم، مصلحين، ومقومين المخالفات، ومكرسين للكنائس، وبذر كلمة الحياة في حقل الرب، وأفضل طريقة تمكنهم من أداء جميع واجباتهم، هي أن يتدبروا قراءة اعترافهم وتعهدهم الذي عملوه أثناء تكريسهم، مرتين في العام، وخلال الشطر الأكبر من الصوم الكبير».

مرسوم ضدّ القضاة غير البارعين

«بما أنه ليست السلطة فقط هي المطلوبة لوحدها في تصريف القضايا بشكل مستقيم، بل أيضاً الاستقامة والبراعة مطلوبتان بشكل خاص، يتوجب على الجميع إيلاء عناية خاصة أن لايتعين أحد للقضاء أو أن يكون ناظراً من الذين غير بارعين، أو جهلة، أو غير موائمين، أو غير عادلين، حتى لاتصدر عنهم أحكام تجري فيها تبرئة الفئة المذنبة، وإدانة الفئة البريئة، ولذلك رأينا أنه من الموائم أن نرسم بأن يعهد بالقضايا الزواجية، التي تتطلب فوق كل القضايا المعالجة ببراعة كبيرة ويقظة، إلى رجال واعين وموضع ثقة، وأن يكونوا ممتلكين لمعرفة وافية بالشريعة، أو على الأقل خبرة كافية فيها، وإذا صدف وكان أي واحد من رعاة الديرة، أو رؤساء الشمامسة، أو الشمامسة، يمتلك امتيازاً، أو عرفاً مخولاً بالقيام بالبحث في القضايا، على هؤلاء الاهتمام والاعتناء بفحص هذه القضايا بكل عناية

ودقة، وبذلك لايقومون هم أنفسهم، وكذلك وكلائهم بإصدار قرار حكم محدد، من دون القيام أولاً بعقد مداولات دقيقة، حول محاسن القضية مع أسقف الأبرشية، وذلك من دون طلب نصيحته أو الحصول عليها، ولهذه الغاية نحن نود أن يكونوا معفيين، أو محميين بوساطة امتياز خاص

يمين المطالب

«إن يمين المطالب مطلوب في القضايا اللاهوتية، وكذلك قول الصدق في الشؤون الروحية، لأن بذلك يمكن بسهولة أكبر الكشف عن الحقيقة، ومن ثم تقرير المسألة بشكل أسرع، ولذلك رسمنا أنه يتوجب العمل في جميع أرجاء انكلترا، في المستقبل وفقاً للشريعة والأوامر القانونية، وليس وفقاً للعادات الأخرى التي تؤدي إلى العكس، وإلى هذا المرسوم، نحن نضيف —من أجل منفعة الجميع— هذه الاضافة، وهي: من الممكن منح تأجيل للمحاكمة بناء على اختيار القاضي، وذلك وفقاً للأحكام القانونية والشرعية».

تعيين الناظرين

«إن عادة استخدام الوكالات، التي أدخلت إلى محاكم العدالة، أي أن قضية أي شخص لايمكنه شخصياً الحضور، من الممكن عرضها وايضاحها، من قبل آخر في أثناء غيابه، هذه العادة غالباً ما بدلها مكر العدو القديم إلى ممارسة شريرة، لأنه كما تقدم الذكر، عدّت العادة هنا أن الانسان الذي تجري دعوته للحضور في يوم محدد، من الممكن له تعيين ناظر فقط من أجل ذلك اليوم برسالة موقعة، وممهورة بختمه الأصيل، وقد حدث أنه إذا ما اختار الوكيل عدم طاعة الاستدعاء، أو اخترع أية حيلة في الرسائل، بوساطة تقديم شهود، أو وقائع أخرى معيقة، مامن شيء يمكن فعله في ذلك اليوم، وفي اليوم التالي تنتهي مهمة الناظر، وهكذا تسقط الأعمال إلى الحضيض من دون تأثير، وكذلك رغبة منا في عمل شيء لسدّ

هذا العجز، نرسم، أنه من الآن فصاعداً، يجري تعيين الوكيل، بالنسبة للقضايا اللاهوتية في مملكة انكلترا، ليس ليوم واحد، بل لعدة أيام، إذا كان ذلك ضرورياً، والاستدعاء سوف تجري البرهنة على صحته بوساطة كتابات صحيحة، ما لم يكن جرى تعيينه في تلك الساعة، أو أن الشخص الذي عيّنه لايمكنه إيجاد ختم أصيل».

طريقة عمل الدعوات للمثول أمام القضاء

«ببراعة متناهية ومكر، تهاجم الفئات المتصارعة بعضها بعضاً، إلى حد أنه ما من أحد، يتردد في الدوس على العدالة، وأن يفعل كل شيء لهزيمة خصمه، ولقد سمعنا من كثيرين أن الذين لديهم دعوات، يرسلونها بوساطة ثلاثة أولاد إلى المكان الذي يُقال بأن الفئة المستدعاة ساكنة فيه، وفي ذلك المكان يضع اثنان من الرسل الدعوات على مذبح الكنيسة في ذلك المكان، أو في مكان ما آخر هناك، ويأخذ الثالث على الفور هذه الدعوات ويبعدها، وبذلك يتوفر شاهدان يشهدان بأنه جرى استدعاء صاحب القضية، ونتيجة لذلك يتعرض للحرمان الكنسي، تماشياً مع شروط ابلاغ قرار الحكم، وعادة المنطقة، أو يجري تعليقه بمثابة متمرد، مع أنه بريء تماماً من العصيان، وجاهل بالدعوة غير عارف بها، وبناء عليه نحن في غيرتنا على العدل، ومن أجل تقويم هذا الفساد الشنيع، وأمثاله، نرسم، أنه من الآن فصاعداً، بالنسبة للقضايا اللاهوتية في مملكة انكلترا، سوف لن يكون توجيه الدعوات بوساطة الذين يتقدمون لأجلهم، أو بوساطة رسلهم، بل يتولى القاضي، مقابل نفقة معتدلة يتحملها المشتكي، إرسالهم بوساطة رسل موثوقين من عنده، عليهم البحث بتيقظ عن الفئة المستدعاة، وإذا كان الرسول غير قادر على ايجاد المستدعى، عليه العمل على تدبر قراءة رسائل الاستدعاء، ونشرها في كنيسة المكان، الذي يسكن المستدعى بالعادة فيه، وذلك في يوم الأحد، أو في بعض الأيام الأخرى، أثناء أداء القداس، أو على الأقل إرسال الدعوات إلى العميد الذي يسكن

في عمادته الطرف المستدعى، فهذا العميد سوف يقوم باخلاص، بناء على أوامر القاضي بتنفيذ هذه الخدمة شخصياً، أو بوساطة أحد الموثوقين لديه، أو برسل معتمدين، وسوف يكتب، من دون تقاعس إلى القاضي، لإخباره بالذي عمل حول هذه القضية».

مامن أحد يضع ختمه على رسائل الاستدعاء ما لم يكن حاضراً أثناء كتابتهم

«هناك حاجة قصوى من أجل استخدام الكتابات تحت أختام صحيحة أصيلة (وخاصة في مملكة انكلترا حيث لايوجد كتاب للعدل عامين)، واتخاذ احتياطات دقيقة، حتى لايساء استخدامها من قبل أي أشخاص دون تجربة، لأننا سمعنا، أن صكوكاً كتبت ووقعت، ليس فقط من قبل كهنة من المراتب الدنيا، بل أيضاً من قبل أساقفة، وأن عناية كبيرة قد بذلت نحو هذه الصكوك، لإظهار أن واحداً ما قد أحضروه ليكون موجوداً أثناء كتابة العقد، أو القضية المطروحة، أو أن انساناً استدعي للمحاكمة، وعليه الحضور، أو أن رسائل الاستدعاء قد قدمت إلى واحد لم يكن قط حاضراً، أو ربما حتى لم يكن موجوداً، أو هو ربما كان أثناء وقت الاستدعاء يعيش في أسقفية أخرى أو في منطقة ثانية، وأيضاً بما أن رسائل من هذا النوع تحتوي على الزيف بشكل واضح، نحن نمنع بدقة هذه الرسائل، أو عمل أي شيء مشابه، وبعد مداولات دقيقة، وضعنا أسس مرسوم قضى بأن الذين يمكن أن يدانوا بمثل هذا الذنب، أو الذين يقدمون على الاستمرار بإصدار مثل هذه الصكوك، سوف يعانون من العقوبات التي يستحقها المزيفون، أو الذين يستخدمون أدوات زائفة».

الأشخاص الذين يتوجب أن يكون بين أيديهم أختاماً أصيلة

«بما أنه لايوجد كتاب عدل عامين عاملين في انكلترا، بات لهذا السبب من الضروري منح المزيد من الثقة إلى الأختام الأصيلة، ولذلك نحن

نرسم بوجوب أن يحمل ليس فقط رؤساء الأساقفة والأساقفة، بل أيضاً موظفيهم، أختاماً، من أجل الحصول على مساعدتهم بسهولة أكبر، وكذلك يتوجب على جميع رعاة الديرة، ورؤساء الكهنة، والعمداء، ورؤساء الشمامسة وموظفيهم، وعمداء الأرياف، وكذلك أعضاء هيئة الكنائس الكاتدرائية، والتجمعات الرهبانية الأخرى، مع قساوستهم، أو بشكل افرادي، وفقاً لعاداتهم، أو أحكامهم، ووفقاً لتنوع الذين تقدم ذكرهم، يتوجب أن يحمل كل منهم ختمه الخاص، عليه اسم مرتبته، ووظيفته، وكليته، وكذلك اسم الذين يتمتعون بالمكانة، أو بمرتبة دائمة، أو وظيفة، وأن يكون ذلك محفوراً عليه بخط واضح، وبذلك يحملون أختاماً صحيحة، وأما بالنسبة للذين يشغلون منصباً دنيوياً مثل العمداء الريفيين والموظفين، فسيكون لديهم أختامهم، عليها قد حفرت أسماؤهم فقط، ولدى انتهاء وقت تعيينهم وعملهم في وظائفهم، عليهم تسليم الأختام من دون تأخير، إلى الشخص أو الأشخاص الذين تسلموا منهم تعيينهم، وفيما يتعلق بالوصاية على الأختام، نحن نوصي بالعناية الفائقة بها، أي أن يتولى كل واحد شخصياً الحفاظ على ختمه، أو أن يسلمه إلى شخص واحد، فيه يضع ثقته، وذلك ليتولى حفظه، وعليه أن يقسم على أنه سوف يتولى حفظه باستقامة، وأن سوف لن يختم به أي شيء إلى أي انسان، من ختمه يمكن أن ينشأ أي ضرر، وأن يتمنع عن ختم أي شيء إلاّ بعد أن يكون مولاه قد قرأه وتفحصه بكل دقة، ثم أمر به ليختم، وفي منح استخدام الختم يتوجب مراعاة الاخلاص واتخاذ الحذر والحيطة، فالثقة يمكن أن تمنح بسهولة إلى الذين يطلبونه، أما الحذر فيوجب منعه وعدم إعطائه إلى الأشخاص الزائفين والغشاشين، ونحن أيضاً نرسم بوجوب أن يذكر في بداية كل كتابة أصيلة وفي نهايتها، اسم اليوم، والزمان، والمكان».

القسم الذي ينبغي على المحامين أدائه

«لقد سمعنا صراخ العدالة، وهي تشكو، بأنها أعيقت كثيراً، بوساطة

مـراوغـة ومكر المحـامين، وأنها غـالبـاً وكثيراً مـاجحـدت من قبل قضـاة بارعين، من خـلال الجهل، الذي غـالباً مـاخـدعت به الأطراف بوسـاطة عصيانها، لأنه يحدث في بعض الأحيان أن شخصـاً قد يوضع في ملكية من أجل الحفـاظ على ممتلكات، فيسعى إلى الاحتفـاظ بالملكيـة، مع أن الفئة المعاكسة قـد عادت في بحر سنة، واستعدت لإرضـاء العدالة في كل شيء، وفي بعض الأحيـان أيضـاً، يكون الشخـص الذي أرسل للاستحـواذ على الملكية غير قـادر —مع أنه حكم بأنه المتملك الحقيقي— على الحصول على الملكيـة في بحر سنة، أو بعـد ذلك، لأن الفئة المضادة تقـاوم بقوة السـلاح، وبناء عليه نهضنا نحن إلى مسـاعدة العدالة، واعتماداً منا على مـا وافق عليه المجمع، نرسم بأن على كل مـن يرغب بالحصـول على مكتب المحـامي، أن يؤدي قسماً إلى الأسقفيـة، التي يعيش تحت سلطانها، أنه في القضـايا التي تحتـاج منه المرافعـة، أن يترافع باخـلاص، وأن لايعيق العـدالة، أو أن يحرم الفئة الأخـرى منها، بـل أن يدافع عن موكلـه وفقاً للشريعـة والعقل، وإلاّ فإنهم لن يسمح لهم بالترافع في القضـايا الزواجيـة وفي الانتخـابات، مـا لم يؤدوا قسماً مماثلاً، ولن يسمح لهم بـالمثول في قضـايا أخـرى أمـام القـاضي اللاهوتي، لأكثر من ثلاث مرات، من دون يمين من هذا النوع، ما لم يحدث صـدفة أن يأتي طلـب لصالح هذه الكنيسـة، أو لمولاه، أو لصـديق، أو من أجل رجل فقير، أو من أجل أجنبـي، أو من أجل أي شخص تعيس، وعلى جميع المحامين أن يكونوا على دراية وحذر أن لايكونوا أنفسهم، أو بوساطة وسـائل الآخرين، شهـوداً كـاذبين، أو أن يأمروا الفـرقـاء بتقديم شـواهد مـزيفـة، أو أن يقمعـوا الصـدق، والذين سـوف يفعلون مثل هذا، سـوف يحرمـون حتماً من وظائفهم ومن منافعهم، حتى يقـوموا بتكفير مـوائم عما عملوه، وإذا ما أدينوا بفعلهم كـذلك، سوف يعاقبـون بشكل قانوني، دون الاهتمام ببقية القضـايا، وعلى القضاة، الذين يجهلـون القانون، إذا ما كـانوا شاكين حـول إحدى النقـاط التي قامت، والتي من الممكن أن يحصـل منها ضرر لواحـدة من الفئتين، أن يسألوا النصيحة من انسـان عاقل، على نفقـة

الفئتين معاً».

إحالة أعمال المحاكم إلى التدوين

«نحن فضلاً عما تقدم، نرسم أنهم بقدر ماهم مستطيعون، عليهم مراعاة مرسوم المجمع العام، وأن يبقوا بحوذتهم بشكل مخلص جميع الأوامر الأصيلة والصحيحة، وكذلك بشكل اعتيادي بمثابة محاكمات غير اعتيادية، أو أن يتدبروا شأن حفظهم من قبل كتابهم، حتى يتمكنوا ويكونوا قادرين على عمل نسخة عنهم للأطراف، كما ينبغي، ونحن نأمر ونرسم إنه بعد مايكونوا جميعاً قد نسخوا من قبل هؤلاء الكتاب، يتوجب نشرهم جميعاً من أجل أنه إذا كانت هناك أية أخطاء في الكتابة يمكن أن تصحح، وتكون الحقائق الصحيحة للقضية قد أصبحت ظاهرة».

تقديم ضمانة

«فضلاً عما تقدم على القضاة، الانتباه أنهم عندما يقررون وضع أي واحد في حالة التملك، بسبب عصيان الفئة المخاصمة بالنسبة لإعادة الممتلكات مع الانتاج، هذا إذا كانت قد تسلمت أياً منه، بعد حسم النفقات القانونية، وإذا ماعادت الفئة المخاصمة، في بحر سنة، فإنها سوف تأخذ ضمانة كافية، بناء على أوامر الشخص الذي من المفترض أنه وضع في التمليك، ونحن نرسم أيضاً، أن أي واحد أقدم على الاستحواذ على ممتلكات بالقوة، للاستيلاء على ماتركه آخر، بسبب تمرده، انه حتى وإن كان سيعين بمثابة الملاك الحقيقي بعد سنة، سوف يحرم من أي حق يمكن أن يكون له فيها».

ولدى اكتمال هذه المسائل في اليوم الثالث من المؤتمر، بدأ النائب البابوي يرتل:

(Te Deum) وعندها نهض الجميع من مقاعدهم، وبعدها جرى ترداد الترنيمة الدينية:

(Viaum Pacis) وغنائها، ثم أعقب ذلك غناء مزمور «مبارك هو الرب إله بني اسرائيل» ثم إنه غنى بعض المجموعات الخاصة، وبعد ذلك أضفى تبريكاته، وغادر الجميع بعد ذلك مسرورين كثيراً.

رسائل من الامبراطور إلى الايرل رتشارد أخبره فيها عن انتصاراته على الميلانيين

في العام نفسه، أرسل قبيل عيد الميلاد، ذلك القاهر القدير لأعدائه، الامبراطور الروماني فردريك، رسائل امبراطورية، مختومة بالذهب، كما هي عادته، إلى رتشارد ايرل كورنوول، ليخبره، وليخبر آخرين من خلاله، عن النصر الذي منحته السماء إياه على الميلانيين، حسبما ذكرنا، وجاء محتوى الرسالة ومقصدها كما يلي:

«من فردريك، الذي هو بنعمة الرب، امبراطور الرومان، والأغسطس الدائم، وملك القدس وصقلية، إلى رتشارد ايرل أوف كورنوول، ابن ختنه المحبوب، الصحة، وأصدق العواطف: كم كان متهوراً ووقحاً قيام الليغوريين Ligurians [الجنويين] في ثورتهم ضد شخصنا الملكي، وقد أخبرت التجربة وقرب المكان، الناس الجيران وحملت أخبار الشرور المتأصلة إلى الناس إلى مسافات بعيدة، ونحن نعتقد أنك على دراية بما يعلمه الناس، عن تجاوزنا المستمر عن ذنوبهم لمدة طويلة، إلى حد إذا ما مضينا هكذا فإن تحملنا سوف يفقد اسم الصبر الحقيقي، وسوف ينال وصمة الجبن الشريرة، وذلك عوضاً عن الاسم الشريف ذي الفضيلة، وبعد تقدير وتأمل لبعض الوقت أن الجراحة التي لاتشعر بأي تأثير من استخدام الكمادات، ينبغي أن تقطع بالسكين، ولذلك فإن الحاجة قد أرغمتنا على اللجوء إلى السلاح، وإلى إيقاظ الامبراطورية النائمة من سباتها، هذا ولم نستطع لا في السنة الماضية، أو خلال السنة الحالية، اقناع رعايانا المتمردين باللجوء إلى مخاطرة مواجهتنا في قتال مكشوف، من أجل